

Distr.
GENERALA/47/258
S/24073
6 June 1992
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة مجلس الأمن



JUN 09 1992

مجلس الأمن

السنة السابعة والأربعون

الجمعية العامة

الدورة السابعة والأربعون

البند ٦٩ من القائمة الأولى*

استعراض تنفيذ الإعلان الخاصبتعزيز الأمن الدولي

رسالة مؤرخة في ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٢ وموجهة
الى الامين العام من القائم بالاعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة ليوغوسلافيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه ، مواقف حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ردا على
الرسالة المؤرخة في ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٢ والموجهة الى الامين العام من وزير خارجية
جمهورية سلوفينيا ، والصادرة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومجلس الأمن
تحت الرمز (A/47/234 -S/24028) بتاريخ ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٢ .

وأكون مهتما لو عملتم على تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفها وثيقة رسمية
من وثائق مجلس الأمن ومن وثائق الجمعية العامة تحت البند ٦٩ من القائمة
الأولى للدورة السابعة والأربعين .

(توقيع) دراغومير ديوكيتش

السفير

القائم بالاعمال بالنيابة

مرفق

مواقف حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ردا على
الرسالة المؤرخة في ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٣ والموجهة
الى الأمين العام من وزير خارجية جمهورية سلوفينيا

بخصوص الرسالة الموجهة الى الأمين العام من وزير خارجية سلوفينيا ، ديمتري روبل ، تود حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية إبراز ما يلي :

إن سلوفينيا ، بالرغم من الاعراب في خاتمة الرسالة عن احترامها العميق لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، قد ارتكبت برسالتها هذه انتهاكا صارخا لتلك المبادئ ذاتها ، بما في ذلك المبدأ الاساسي على الإطلاق ، إذ تدخلت في الشؤون الداخلية لدولة عضو أخرى ، لها دستورها وهيئاتها واسمها وعضويتها في المنظمات الدولية . وسلوفينيا إذ تفعل ذلك ، ليس لها مملحة فورية إذ انها دولة معترف بها دوليا ، وعضو في الأمم المتحدة ، وهذه حقيقة لا تنازع ولم تنازع فيها جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أبدا .

ليس صحيحا إطلاقا ان بوسنة والهرسك وكرواتيا خاضعتان لاحتلال عسكري أجنبي . لقد انسحب جيش جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية من كرواتيا منذ وقت طويل أو هو بصدد الانسحاب حاليا عملا بأحكام قرار مجلس الأمن المتعلق بوزع قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة ، في حين أن الطرف المسلم في الحرب الأهلية الجارية هو الذي يمنع حاليا انسحاب العناصر المتبقية من ذلك الجيش من بوسنة والهرسك . وتتضمن التقارير الصادرة عن مقر قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة أدلة ضافية تبين ذلك وتم إبرازها في التقرير الذي قدمه الأمين العام الى مجلس الأمن في ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٣ (S/24049) .

ان جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لم تنشأ على أساس "حق" صربيا ومونتينيغرو في إقامة دولة جديدة بل هي تتكون من الجزء من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية الذي لم ينفصل عنها . وقد تمت دستوريا وقانونيا بلورة حقيقة انفصال الاجزاء الأخرى من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة ، وذلك من خلال اعتماد الدستور الجديد الذي لا يتصل ، بالطبع ، إلا بالجزء من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية الذي لم يلتصق الانفصال . والمركز القانوني لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية

المتوافق مباشرة مع الوثيقة المعنونة "أحكام معاهدة للاتفاقية" (المادة ١ ، الفقرة ١) هو بالضبط ما يجري حالياً مناقشته في المؤتمر المعني بيوغوسلافيا تحت رعاية الاتحاد الأوروبي . وتتضمن تلك الوثيقة حكماً صريحاً يقضي بأنه يخول للجمهوريات الرغبة في ذلك أن تبقى (لا أن تنشر) دولة مشتركة .

إن العضوية المتواصلة لجمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية في المنظمات الدولية حقيقة قائمة على أساس مواقف عديدة في مجالي النظريات والممارسة الدولية ولاسيما الموقف الذي اتخذته اللجنة السادسة (القانونية) التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٧ ، وموقف الصندوق الدولي والبنك الدولي .

وتدرك جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بضرورة الأنشطة المتعلقة بتقاسم الممتلكات والحقوق والالتزامات المشتركة الناشئة عن خلافة أجزاء من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة على أساس مبادئ العدل ، وهي تشارك مشاركة نشيطة في تلك الأعمال . بيد أنها تود أن تشير إلى أن استمرارية الشخصية القانونية الدولية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لا تتم بمرة من المور بتلك القسمة لأن صربيا ومونتينيغرو بوصفهما عضوين في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لا تقبلان أن يتم في إطار تلك القسمة تحديد الحصص التي ينبغي أن تحقق لهما إذ إنهما لم تنفصلا عن جمهوريته يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية بل بقيتا ضمنها . ولا يمكن أن تضر هذه الحقيقة ، بأي شكل من الأشكال ، بالحقوق والالتزامات المادية وغير المادية لسلوفينيا وكرواتيا وبوسنة والهرسك . ولهذا السبب ، ليس هناك أي شك في أن موقف سلوفينيا المعروض في رسالتها إلى الأمين العام يشكل عملاً من أعمال التدخل السياسي في الشؤون الداخلية لدولة أخرى .
